منه لأن المأمورَ بعضها والمنهي بعضها وقربه أنهما قد أحاطا بالأمور وقال : وليس يجوزُ الخفض عندنا إلا على العطف على عاملين فيمن أجازه .

وأما قولُهم : ما كلّ ُ سوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءَ شحمة فقال سيبويه : كأنكَ أظهرت كُلّ َ مضمرٍ فقلت : ولا كُلّ َ بيضاء فمذهب سيبويه أنّ َ (كُلّ َ) مضمرة هنا محذوفة وكذلك : .

أُكَلّ َ امْرِىءٍ تَحْسَبِينَ أمرأاً ... ونَارٍ تَوقّ َدُ بالليلِ نَارا) .

يذهب إلى أنه حذف (كُلّ ُ) بعد أن لفظ بها ثانية وقال : استغنيت عن تثنيةِ (كلّ ِ) لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب قال : وجاز كما جازَ في قوله : ما مثلُ عبد اللّ َهِ يقول ذاكَ ولا أخيهِ وإن شئت قلت : ولا مثلَ أخيهِ فكما جاز في جمع الخبر كذلك يجوز في تفريقه وتفريقُه أن تقول : ما مثلُ عبد ا يقولُ ذاك ولا أخيه يكرهُ ذاكَ قال : ومثلُ ذلك : ما مثلُ أخيكَ ولا أبيكَ يقولانِ ذلكَ فلما جاز في هذا جاز في ذاك .

وأبو العباس C لا يجيزُ : ما مثلُ عبد ا يقولُ ذاكَ ولا أخيهِ يكرهُ ذاكَ والذي بدأ به سيبويه الرفعُ في قولكَ : ما كُلّ ُ سوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءَ شحمةٌ والنصب في (ونارا ً) هو الوجه وهذه الحروف شواذْ فأما من ظنّ َ أن من جَر آياتٍ في الآية فقد عطف على عاملين فغلطٌ منهُ وإنما نظير ذلك قولك : إنّ َ في الدار علامة ً للمسلمين والبيتِ عَلاّمة ً للمؤمنينِ فإعادة علامة تأكيد وإنما حسنت الإِعادة للتأكيد لما طال الكلام كما تعاد (إن) إذا طال الكلام وقد ذكرنا هذا في باب إنّ َ وأنّ َ ولولا أنا ذكرنا التأكيد